

تقرير الأمين العام عن دارفور

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بأحكام الفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥). ويغطي الفترة الممتدة من أوائل كانون الثاني/يناير وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد تم تناول بعض جوانب الحالة في دارفور في تقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن العملية المختلطة في دارفور (S/2007/307/Rev.1)، الصادر في ٥ حزيران/يونيه.

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - اتسمت الحالة الأمنية العامة في دارفور، في الأشهر الأخيرة، باستمرار أعمال العنف وانعدام الأمن. بيد أن طبيعة انعدام الأمن تتفاوت ما بين ولايات المنطقة الثلاث. فقد عانت ولاية غرب دارفور من حالات التوتر عبر الحدود بين تشاد والسودان، بما في ذلك أعمال القتال المباشر التي اندلعت في مطلع نيسان/أبريل. أما ولاية شمال دارفور، فما زالت متضررة بشدة من الصراع بين حكومة السودان والفصائل غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور، لا سيما في المناطق الواقعة شمالي الفاشر وجبل مرة، بينما استمر الصراع القبلي المزمع في ولاية جنوب دارفور في التسبب أيضا في هجمات عنيفة. وفي تطور مثير للقلق، وقعت مصادمات في مناسبات عدة خلال شهر آذار/مارس بين عناصر تابعة للطرفين الموقعين على اتفاق السلام في دارفور، وهما حكومة السودان وفصيل ميني ميناوي من حركة جيش تحرير السودان. بيد أن التطور الأمني اللافت خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو تصاعد أعمال العنف ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وكذلك المجتمع الأوسع نظاما الذي يضم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في دارفور.



٣ - ويساورني الحزن العميق وأنا أبلغ المجلس بأن الأمم المتحدة قد فقدت أول فرد من أفراد حفظ السلام في دارفور، في ٢٥ أيار/مايو، عندما اغتيل، في منزله في الفاشر، المقدم إيهاب نزيه، وهو ضابط بالجيش مصري منتدب في دارفور في إطار مجموعة الأمم المتحدة لتدابير الدعم الخفيف. ولا تزال الظروف والملازمات الدقيقة للهجوم قيد التحقيق؛ بيد أنه بات من المعلوم أن ثلاثة رجال مسلحين اقتحموا في وقت متأخر من ليلة ٢٥ أيار/مايو المنزل الخاص الذي كان يتقاسمه المقدم نزيه وسبعة آخرين من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان، وقاموا بسلب ما كان بحوزة سكان المنزل من نقود وأشياء ثمينة قبل أن يطلقوا النار على المقدم نزيه. ونقل على عجل إلى مستشفى المستوى الثاني التابع للبعثة، حيث أُعلن عن وفاته في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٧. وأود هنا أن أتقدم بأحر التعازي القلبية إلى أسرة المقدم نزيه، وإلى حكومة مصر، وأن أحيي فردا من أفراد حفظ السلام قضى نحبه في خدمة السلام.

٤ - ويشرف منسق البعثة في الفاشر، بالتعاون مع قائد قوة البعثة وإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة، على الجهود المبذولة لكفالة إجراء تحقيق شامل ووضع تدابير أمنية مشددة من أجل سلامة موظفي الأمم المتحدة.

٥ - وفضلا عن مقتل المقدم نزيه، نفذ الكثير من الهجمات على أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن سقوط ما مجموعه ١١ قتيلا من أفراد حفظ السلام. ففي ١ شباط/فبراير، أطلق رجال مجهولون النار على موظف تابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان فأردوه قتيلا خارج مخيم كساب للمشردين داخليا في كُتْم بشمال دارفور. وقُتل ثلاثة جنود تابعين للبعثة الأفريقية في هجوم شُن في ٥ آذار/مارس في نقطة تفتيش تابعة لجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي في قريضة، جنوب دارفور. وفي ٣١ آذار/مارس تعرضت، في شمال دارفور، طائرة هليكوبتر كانت تقل وفدا من كبار المسؤولين بالبعثة الأفريقية يضم نائب قائد قوة البعثة، لإطلاق نار في الميدان العام في قرني، وهي منطقة خاضعة لسيطرة فصيل عبد الواحد بحركة تحرير السودان. وعلاوة على ذلك، قُتل خمسة من أفراد حفظ السلام في بعثة الاتحاد الأفريقي في هجوم شنته قوات فصيل ميناوي بجيش تحرير السودان في ١ نيسان/أبريل أثناء خفارتهم لمحطة المياه في أم بارو بشمال دارفور. وفي ١٠ نيسان/أبريل، قتل جندي تابع للبعثة الأفريقية متأثرا بجروح أصيب بها في هجوم نفذه مسلحون مجهولون قرب سرتوني بشمال دارفور. وبعد أربعة أيام، في ١٤ نيسان/أبريل، عثر على جثة ضابط بالبعثة على مقربة من مقر البعثة في الفاشر، قُتل على ما يبدو بعد سرقة سيارته. وفي الوقت نفسه، تم السطو، منذ مطلع العام، على ما مجموعه ٢٥ مركبة تابعة للبعثة الأفريقية والشركة المتعاقدة معها، شركة المحيط الهادئ للأعمال

الهندسية والمعمارية (PAE)، فيما لا يزال ضابط بالبعثة مفقودا بعد اختطافه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٦ - وإضافة إلى ذلك، لا تزال البعثة الأفريقية تواجه معوقات جسيمة في أداء مهامها. ففي ٢٧ أيار/مايو، على سبيل المثال، ساعدت الأمم المتحدة البعثة الأفريقية على التفاوض بشأن الإفراج عن إحدى طائرات الهليكوبتر التابعة لها التي احتجزها أفراد قوات الأمن الوطني عندما كانت تقوم بطلعات استطلاعية في أم حوش بغرب السودان. وتوجد هناك أيضا معوقات ذات طبيعة بيروقراطية وإدارية.

٧ - وما فتئت أيضا دوائر تقديم المساعدة الإنسانية في دارفور تتعرض لمزيد من أعمال العنف. والحوادث باتت كثيرة لا يمكن حصرها في قائمة، لكن موجزا بها يوضح مدى خطورة الموقف: ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير ومنتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تم السطو على ٦١ مركبة تابعة لمنظمات المساعدة الإنسانية، وتم اختطاف ٦٩ موظفا لبعض الوقت، ونصبت كمائن لما مجموعه ٣٧ قافلة وتم نهبها، بينما تصاعدت وتيرة الاعتداءات والإصابات بجروح في تلك الكمائن. ومن الحوادث الصارخة بوجه خاص ما وقع في نيالا في كانون الثاني/يناير، عندما أقدمت قوات الأمن الحكومية على اعتقال واحتجاز خمسة من موظفي الأمم المتحدة، وثلاثة أفراد من البعثة الأفريقية، و ١٣ من عمال المنظمات غير الحكومية بتهم تتعلق بسوء السلوك. وقد تعرضوا كلهم للاعتداء الجسدي كما تعرضت إحدى الموظفات لاعتداء جنسي. وحتى تاريخه، لم يقدم أي من المسؤولين الضالعين في الحادث إلى ساحة العدالة. ومثل هذه الحوادث تعيق بشكل جدي قدرة منظمات المعونة الإنسانية على تقديم المساعدة.

٨ - ووردت أيضا تقارير تشير القلق بشأن وقوع هجمات عشوائية مما أدى إلى وقوع خسائر مدنية. وفي وقت سابق من عام ٢٠٠٧، نفذت حكومة السودان العديد من الغارات الجوية قصفت خلالها معازل الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام في شمال وجنوب دارفور، بما في ذلك في بامينا. وفي باهيه غرب دارفور وفي وأنكا وأمراي وبرديق (شمال دارفور). وجرى أيضا قصف مناطق في وادي كورما وعين سيرو في شمال دارفور مما أودى بحياة اثنين من المدنيين، إضافة إلى إبادة قطعان كبيرة من الضأن والبقر والإبل. وفي مقابلة مع القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في ٢٣ كانون الثاني/يناير، أكد الرئيس السوداني، عمر البشير، وقوع القصف الجوي ضد الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام، لكنه أكد أن معازل المتمردين هي التي كانت مستهدفة وليس السكان المدنيين.

٩ - وأعقبت ذلك فترة توقف للغارات الجوية الحكومية امتدت حتى ١٩ نيسان/أبريل، لكنها قطعتها عمليات القصف بالقنابل التي نفذتها القوات المسلحة السودانية في شمال دارفور. وفي الفترة من ١٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو، نفذت القوات المسلحة السودانية عمليات قصف مؤكدة لمواقع المتمردين على مدى ١٣ يوما. ووقع العديد من تلك الغارات الجوية في أمراي بشمال دارفور، في وقت كانت فيه فصائل جيش تحرير السودان غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور قد وزعت دعوات على المجتمع الدولي لحضور مؤتمر مقرر للقادة في ذلك الموقع. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أسقطت فصائل متمردة قرب أمراي طائرة هيلكوبتر هجومية من طراز Mi24 تابعة للقوات المسلحة السودانية. وقد لقي أحد الطيارين مصرعه في الحادث بينما لا يزال الثاني في قبضة المتمردين. وأكدت حكومة السودان وقوع الحادث، لكنها قالت إن طائرة الهيلكوبتر كانت في مهمة استطلاعية. وفي ٢٨ أيار/مايو، نفذت طائرة من طراز أنتونوف تابعة لحكومة السودان عمليات استطلاع جوية فوق أم حوش وأنكا وأمراي في غرب دارفور. وبعد ذلك بيوم واحد، في ٢٩ أيار/مايو، وجهت القوات المسلحة السودانية ضربات جوية ضد قرية وخايم، مؤكدة أنها كانت في حالة دفاع عن النفس ردا على اجتماع مجموعات المتمردين بغية وضع خطط لمهاجمة الحكومة.

١٠ - ووقعت أيضا هجمات برية على قرى مدنية في مناسبات عديدة على مدى الأشهر القليلة الماضية. وفي ١٠ شباط/فبراير، أغار رجال مليشيات مسلحون على نحو عشرين شخصا قرب بالا فيراش (غرب دارفور) وقتلوا ستة أشخاص وأصابوا سبعة آخرين بجروح. وفي ١٣ شباط/فبراير، هاجمت مليشيات مسلحة فانقا شوك (شمال دارفور) التي تعتبر أحد معاقل حركة تحرير السودان. وأسفرت الأعمال القتالية عن مقتل ٢٠ مدنيا وسلب حوالي ٢٠٠٠ رأس من الأبقار. وفي ١٨ آذار/مارس، هاجم رجال مليشيات مسلحون آرو شارو (غرب السودان). وقتل أثناء الهجوم ثلاثة مدنيين وسرق قطع كبير من الماشية.

١١ - وتميزت أيضا الفترة التي يغطيها التقرير بتجدد المصادمات بين القبائل، وكانت في معظمها بين الرزيقات (وهم أساسا من المزارعين) وثرجم (وهم أساسا من الرعاة) في جنوب دارفور، مما تسبب في إزهاق المئات من الأرواح البشرية. وعلى إثر مصادمات شديدة وقعت في كانون الثاني/يناير، استمرت أعمال القتال بين القبيلتين خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس. وفي أواخر آذار/مارس، نظم ممثلو قبيلة ترجم مظاهرة سلمية في نيالا احتجاجا على الاعتداءات المستمرة التي تنفذها قبيلة الرزيقات. وأبلغ عن وجود مجموعات كبيرة من كلا الجانبين في المنطقة منذ ذلك الحداث.

١٢ - ووقعت أيضا أعمال قتالية ما بين المجموعات القبلية الأخرى، وإن كانت على نطاق أضيق. وفي كانون الثاني/يناير، تصادمت قبيلتا الهبانية وفلاتة، وفي ٤ شباط/فبراير، وقعت مصادمات بين قبيلتين عربيتين هما مهاليا وأم جلول حول منطقة كيكاييه بشمال دارفور. ودخلت قبيلة زغاوة، التي تدعمها حركة تحرير السودان/فصيل ميناوي، في معارك مع قبيلتي ميمما، ومعالية في الفترة من كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل. وفي حادث ذي صلة وقع في ١٢ آذار/مارس، هاجم جنود تابعون لفصيل ميناوي في حركة تحرير السودان بعض أفراد قبيلة معالية في المطورد بجنوب دارفور. وقتل عشرة مدنيين وأصيب ١٤ آخرون بجروح خلال الأعمال القتالية. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أغار نحو ٣٠٠ من رجال القبائل المسلحين على المشردين داخليا في مخيمي أرقو ودينيرة قرب طويلة بشمال دارفور، وارتكبوا أعمال نهب وسلب واعتداء جسدي واختطاف.

١٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، تصاعدت حدة التوتر وأعمال العنف بين القوات الحكومية والعناصر التابعة لفصيل ميناوي في حركة تحرير السودان الموقع على اتفاق السلام في دارفور، في ثلاث مناسبات منفصلة في كل من شمال وجنوب دارفور. بيد أن أخطر الحوادث وقعت في ٢٤ آذار/مارس عندما اندلعت معركة بالرشاشات في أم درمان (الخرطوم) قتل فيها تسعة أشخاص، بينهم ثمانية من أفراد فصيل ميناوي في حركة تحرير السودان، وضباط كبير في قوات الشرطة الحكومية.

١٤ - وفي حادث آخر وقع في ١٩ آذار/مارس، تبادل ضباط الشرطة الحكومية وجنود القوات المسلحة السودانية إطلاق النار في نيريتي (غرب دارفور)، مما أسفر، حسب التقارير الواردة، عن مقتل العديد من المدنيين. وفي اليوم نفسه، وقعت مركبة تابعة للشرطة الحكومية في كمين نصبه لها ما يشبهه في كوتهم من رجال المليشيات المسلحين قرب سيربا (غرب دارفور). وأثناء الهجوم، أصيب ثمانية من أفراد الشرطة بجروح بالغة، واعتبر شرطي واحد مفقودا، فيما تم السطو على العديد من الأسلحة، بما فيها رشاش آلي ثقيل.

١٥ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمر التوتر أيضا بين تشاد والسودان. ولم تكذ تسجل أية هجمات عبر الحدود التشادية السودانية في الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٧، إلا أن مجموعات مليشيات عربية تعمل انطلاقا من الأراضي التشادية، قامت، في ٣١ آذار/مارس، بمهاجمة قريتي طويرو ومورني السودانييتين الواقعتين في غرب دارفور على مقربة من الحدود التشادية. وأودت الهجمات بحياة زهاء ٣٠٠ شخص، بينهم مدنيون ومشردون داخليا. وأشيع بأن نحو ٨٠٠٠ شخص قد فروا من المنطقة. وفي ٩ نيسان/أبريل، وقعت أول اشتباكات مباشرة بين القوات التشادية والقوات السودانية،

عندما توغلت القوات المسلحة الوطنية التشادية في الأراضي السودانية لملاحقة مجموعات مسلحة تشادية معارضة كانت قد أغارت على تشاد. وقتل ستة عشر من أفراد القوات المسلحة السودانية. وفي اليوم التالي، اعتذرت حكومة تشاد عما وصفته بأنه 'مصادمات غير مقصودة' وأشارت تقارير صحفية إلى رد فعل مماثل من وزير خارجية السودان الذي أعرب عن "تصميم" بلده على البحث عن حل سلمي للحادث. ومع ذلك، فقد ظل التوتر يشوب العلاقات بين تشاد والسودان على مدى شهر نيسان/أبريل. ومن الواضح أن الحادث قد أسفر عن حشد للقوات العسكرية على جانبي الحدود.

١٦ - ومنذ توقيع اتفاق الرياض في ٣ أيار/مايو، يبدو أن حدة التوتر بين السودان وتشاد قد تراجعت بعض الشيء. وفي الأسبوعين الأخيرين من أيار/مايو، أفادت تقارير بأن أكثر من ألف من المتمردين السودانيين قد عبروا الحدود التشادية إلى السودان في أعقاب انتهاء مهلة أصدرها الرئيس ديبي لانساجهم من الأراضي التشادية. بموجب اتفاق الرياض. وعلاوة على ذلك، تعهد البلدان كلاهما، بموجب هذا الاتفاق، بالتقيد بأحكام اتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وكافة الاتفاقات التي تلتها، بما في ذلك إنشاء اللجنة العسكرية الأمنية المشتركة. ومنذ حزيران/يونيه، دخلت حكومة تشاد في محادثات مع زعماء مجموعات المتمردين الرئيسية.

ثالثاً - حقوق الإنسان والحماية

١٧ - تواصلت انتهاكات حقوق الإنسان بأشكال مختلفة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وكان من بين مصادر القلق البالغ ما تشنه الطائرات الحكومية من هجمات جوية على القرى، وهي مبنية أعلاه، والهجمات ضد المشردين داخلياً في المخيمات وحولها، والعنف الجنسي والجنساني ضد الفتيات والنساء.

١٨ - ووفقاً للعديد من التقارير، كانت الهجمات الجوية على القرى في غرب وشمال دارفور عشوائية، حيث لم تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، كما استخدمت وسائل حربية غير متناسبة. وأسفرت الهجمات على أمراي في شمال دارفور، التي أبلغ عنها شهود إلى مراقبي حقوق الإنسان التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان، عن خسائر بين صفوف المدنيين؛ وتدمير منازل، ومدرسة، وممتلكات أخرى؛ وعن موت أعداد من الماشية.

١٩ - وأصبح الاضطلاع حتى بالأنشطة اليومية الأساسية ينطوي على خطر أمني كبير بالنسبة لمعظم السكان المدنيين في دارفور. وسواء كانوا في مخيمات المشردين داخلياً أو في قرى، يتعرض الرجال والنساء والأطفال إلى تهديد دائم بالاعتقال التعسفي، أو الاعتداء، أو الاغتصاب، أو القتل على يد الجماعات المسلحة. وشهدت العلاقات بين المشردين داخلياً

في مخيم أبو شوكة (شمال دارفور) والشرطة المحلية تدهورا في بداية العام، عندما استولى شباب من المشردين داخليا على أسلحة الشرطة بعد محاولتها مصادرة هواتفهم المحمولة. وردا على ذلك، اعتقلت الشرطة شيوخ القبائل بالمخيم و ٩٤ من المشردين داخليا. وأطلق سراح المحتجزين بعد ذلك، ولكن السلطات أعادت اعتقال خمسة منهم في شباط/فبراير واحتجزتهم لحوالي الشهر بدون توجيه أي تهمة إليهم. وفي ١٧ شباط/فبراير، دخل مسلحان يرتديان زيا عسكريا ميدانيا مخيم كرندينغ ٢ للمشردين داخليا، خارج الجنيينة بغرب دارفور وأحرقا أحد الملاجئ. وعندما اعترض أحد الحاضرين، تلقى رصاصة قاتلة في الرأس.

٢٠ - وفي ٤ آذار/مارس، تبادل جنود من حركة تحرير السودان/فصيل ميناوي، وعناصر من جهاز الأمن والاستخبارات الوطنية إطلاق النار في مخيم كالملة (جنوب دارفور)، مما أسفر عن مقتل أحد المشردين داخليا وإصابة اثنين آخرين. وفي ١٨ آذار/مارس، أصاب مسلحون مجهولون أحد الزعماء بطلق ناري في مخيم حصاحيصا (غرب دارفور). وفي غرب دارفور، في ٣ نيسان/أبريل، فتحت مجموعة من ثلاثة مسلحين في زي عسكري أخضر النار في سوق كاندوب مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين أحدهما صبي يبلغ من العمر ١٧ عاما، وإصابة أربعة آخرين. وفي جنوب دارفور، في ٤ نيسان/أبريل، تعرضت ثلاث من المشردين داخليا للاعتداء والضرب على أيدي الميليشيا المسلحة على بعد ١٠ كيلومترات إلى الشرق من مخيم شريعة للمشردين داخليا. وتمكنت إحدى السيدات من الهرب وإبلاغ أشخاص آخرين بالمخيم عن الحادث، بينما اختطف الرجال السيدتين الأخرين. وذهبت مجموعة من المشردين داخليا للبحث عن السيدتين، فأطلق عليها النار. فقتلت امرأة وأصيب ثلاثة آخرون بجروح بالغة. وقد أُطلق سراح المرأتين المختطفتين في وقت لاحق.

٢١ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمر استهداف العنف الجنسي والجنساني المنهجين لسكان دارفور من الإناث. ففي مخيم واحد للمشردين داخليا في غرب دارفور، وقعت نساء وفتيات المساليت اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٦٠ عاما ضحية ما لا يقل عن ثمانية حوادث مختلفة للعنف الجنسي والجنساني أُبلغ عنها في الفترة ما بين أواخر كانون الثاني/يناير ومطلع آذار/مارس ٢٠٠٧؛ وفي شباط/فبراير وحده، اغتُصبت تسع من المشردين داخليا من بينهن فتاتان دون العاشرة من العمر في ستة حوادث متفرقة في مختلف أنحاء دارفور، غالبا بالقرب من مخيمات المشردين داخليا؛ وفي حادث وقع يوم ١٤ نيسان/أبريل، تعرضت فتاة تبلغ العاشرة من عمرها للاعتداء البدني والاغتصاب من رجل مسلح على أطراف مخيم حميدية للمشردين داخليا في زالنجي (غرب دارفور) بينما كانت تجمع الحطب خارج المخيم مع سبع نساء أخريات.

٢٢ - كما وردت تقارير بأن حركة تحرير السودان/ فصيل أبو القاسم، قد حاولت تجنيد مراهقين في منواشي وميرشنج (جنوب دارفور) في كانون الثاني/يناير. وقد أثار القرويون المسألة مع القوات المسلحة السودانية، التي أمرت بوقف جميع عمليات التجنيد. كما قوبلت محاولات حركة تحرير السودان/فصيل أبو القاسم تجنيد مراهقين قسرا في مخيم آخر باحتجاج شديد من السكان. وقد دفعت هذه الأعمال العديد من الأسر والمراهقين إلى الفرار من منواشي وميرشنج ودهوما لتجنب التجنيد. وعلى الرغم من تدخل القوات المسلحة السودانية، لم تشهد المنطقة حتى الآن عمليات عودة إليها ذات شأن.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٣ - لا يزال يساورني قلق عميق من آثار الصراع على السكان المدنيين، حيث لا تزال الهجمات وحالة انعدام الأمن المبينة في هذا التقرير تشكل السبب في تشرد المدنيين. فقد تشرد مؤخرا ما يفوق ١٥٠.٠٠٠ شخص منذ بداية العام. وهؤلاء الهاربون من قراهم غالبا ما يلتمسون اللجوء إلى مخيمات المشردين داخليا التي تكون في كثير من الأحيان مكتملة العدد أو تكاد. وهكذا الحال في الفاشر (شمال دارفور) وزالنحي (غرب دارفور)، ونيالا وكاس (جنوب دارفور). ويعمل التدفق الحالي على زيادة استنزاف الموارد المتاحة، حيث تشهد المؤشرات الإنسانية مرة أخرى تدهورا في بعض المناطق. وكشفت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا في مخيم أوتاش (جنوب دارفور) خلال الفترة التي يغطيها التقرير عن تجاوز معدل سوء التغذية ١٥ في المائة، وهو معدل الطوارئ، حيث تبلغ أعلى المعدلات لدى الوافدين الجدد.

٢٤ - كما يساورني بالغ القلق من آثار انعدام الأمن على قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية. فالمهجمات على موظفي تقديم المعونات وموجوداتهم تحدث بشكل يومي تقريبا. وفي الأشهر الأخيرة، أجبرت عمليات القصف والحالة العامة لانعدام الأمن في شمال دارفور المنظمات الإنسانية على نقل موظفيها من مناطق عديدة داخل المنطقة. ولم يعد بإمكان ما يقدر بنحو ٨٣.٠٠٠ من المشردين داخليا والسكان المتأثرين بالصراع في طويلة وريف طويلة الحصول على الدعم الطبي، بينما تضرر ٢٠٠.٠٠٠ من المنتفعين جراء تعليق عملية توزيع المواد الغذائية إلى أجل غير مسمى في دار زغاوة، وأم برو، وبير مزة، وهشابة. وأسفر نقل العاملين في المجال الإنساني من سيربا، وأبو سروج إلى الجنيينة (غرب دارفور) عن ترك حوالي ٥٠.٠٠٠ من المتضررين من الصراع بدون أية مساعدة إنسانية بصورة مؤقتة. ويقدر أن ٥٦٦.٠٠٠ من بين المتضررين من الصراع في دارفور والبالغ عددهم ٤,٢ مليون نسمة، محرومون من المساعدة الإنسانية حاليا.

٢٥ - ورغم تلك التحديات المضيئة، عاد مجتمع المساعدة الإنسانية إلى العديد من المناطق التي لم يكن من الممكن الوصول إليها من قبل، وذلك عن طريق اللجوء إلى حلول مبتكرة. وتشمل المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثاً شرقي جبل مرة، وطور، وأم دخن. كما وصلت حملة التطعيم ضد شلل الأطفال التي جرت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس إلى العديد من المناطق التي لم يكن من الممكن الوصول إليها في السابق. وفي غولسو (غرب دارفور)، تم تحصين ٤٢٢ ١٤ طفلاً دون الخامسة من العمر لأول مرة.

٢٦ - وفي الفترة ما بين ٢١ و ٢٧ آذار/مارس، قام جون هولز وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية والمنسق الجديد للإغاثة في حالات الطوارئ بزيارته الأولى إلى السودان. وبعد لقائه بكبار مسؤولي الحكومة وبالمنظمات غير الحكومية وممثلي البلدان المانحة، وبعد سفره إلى دارفور وجوبا، اختتمت زيارته بالتوقيع في ٢٨ آذار/مارس على البيان الإنساني المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة. ويورد البيان تفاصيل تدابير متعددة ترمي إلى تيسير استمرار المساعدة وتقديمها في الوقت المناسب للسكان المنتفعين في دارفور، وينص على إنشاء لجنة رفيعة المستوى ولجنة تقنية ثلاثية مشتركة من أجل كفالة التنفيذ الكامل للاتفاق. وتتألف اللجان من ممثلين لحكومة السودان، والأمم المتحدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية.

٢٧ - واجتمعت اللجنة الرفيعة المستوى ثلاث مرات حتى الآن، كما زارت عدة مواقع ميدانية في دارفور من أجل التأكد من اتباع الإجراءات الجديدة على الصعيد الميداني. وأحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ البيان، مما خفف من بعض العوائق البيروقراطية الكبيرة التي استحدثتها الحكومة السودانية، والتي عانت منها المنظمات الإنسانية في الفترة من كانون الثاني/يناير وحتى آذار/مارس. إلا أن المنظمات الإنسانية لا تزال تواجه عقبات إدارية، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المنتفعين، وتعيين الموظفين الوطنيين، وتنفيذ المشاريع الرامية إلى معالجة مسائل حماية المدنيين ومنع العنف الجنسي والجنساني. وسيكون من الضروري رصد تنفيذ البيان عن كثب خلال الأشهر القادمة.

خامسا - تنفيذ اتفاق سلام دارفور

٢٨ - سُجل في نفس الوقت قدر من التحرك باتجاه تنفيذ عناصر من اتفاق سلام دارفور، الموقع في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ في أبوجا. فقد أُدمج ممثلو الحركات الموقعة في الحكومات المحلية المنشأة حديثاً، كما أنشئت السلطة الإقليمية المؤقتة لدارفور. ولكن لا يزال هناك استياء شديد لدى الموقعين على إعلان الالتزام بشأن توزيع المناصب باعتبارها جزءاً من ترتيبات تقاسم السلطة.

٢٩ - وتولت السلطة الإقليمية المؤقتة لدارفور مقاليد الأمور رسمياً في حفل أُقيم في الخرطوم يوم ٢٤ نيسان/أبريل، أعقبه حفل آخر في الفاشر. ويرأس الهيئة ميني ميناوي، كبير مساعدي رئيس السودان، إلى جانب حكام ولايات دارفور الثلاث بصفتهم نوابه. لكن هناك شاغل يتمثل في أن الهيئة لا تمتلك الدعم اللوجستي أو الموارد اللازمة لتكون هيئة فعالة وعاملة، كما أن تمثيلها لشعب دارفور لا يعد تمثيلاً كافياً في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين رئيس السلطة الإقليمية والهياكل الحكومية القائمة في ولايات دارفور الثلاث تحتاج إلى توضيح.

٣٠ - وبينما يبدو أن بعض عناصر اتفاق السلام في دارفور تكتسب زخماً، أُثرت شواغل عميقة بشأن التنفيذ الانتقائي لأحكام تقاسم السلطة والذي أدى إلى تفاقم الحالة الأمنية في بعض المناطق. وبإضافة ست دوائر محلية جديدة، تكون البيروقراطية المحلية قد حملت مواردها الضئيلة عبئاً أكبر مما يؤدي إلى زيادة تناقصها. كما يشير ممثلو الحركات الموقعة إلى جوانب أخرى بالغة الأهمية في الاتفاق لم يجر تنفيذها، مثل نزع سلاح الجنجويد والتنفيذ الكامل للترتيبات الأمنية.

٣١ - وفي نفس الوقت، أُحرز تقدم في حشد التأييد للعملية السياسية لكي يُصبح اتفاق السلام في دارفور أكثر شمولاً، مع القيام في الوقت ذاته ببناء توافق للآراء بشأن النشر العاجل لقوة مشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الميدان، على النحو المتوخى في التقرير المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة في دارفور (S/2007/307/Rev.1).

٣٢ - وقام المبعوثان الخاصان للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور، سالم أحمد سالم وإيان إلياسون، بثلاث بعثات مشتركة إلى السودان/دارفور والمنطقة (في الفترات من ١٢ إلى ١٧ شباط/فبراير؛ ومن ٢٣ إلى ٢٩ آذار/مارس؛ ومن ٦ إلى ١٠ أيار/مايو) تشاوراً خلالها مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، بمن فيهم الرئيس البشير، وسلفاً كبير النائب الأول لرئيس الجمهورية، وميني ميناوي كبير مساعدي الرئيس، بالإضافة إلى أطراف أخرى صاحبة مصلحة، وممثلين عن الفصائل غير الموقعة على اتفاق السلام في دارفور (بمن فيهم القادة الميدانيون)، والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية المعارضة، وزعماء القبائل، والمشردين داخلياً. واستهدفت المشاورات حشد التأييد لعملية سياسية يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والسعي لمعرفة الآراء بشأن كيفية جعل الاتفاق أكثر شمولاً. وخلال تلك المشاورات الأولية، اتفقت جميع الأطراف التي جرت مشاورتها، بما فيها حكومة السودان، على أنه من غير الممكن حل الأزمة في دارفور عسكرياً، وأن الحل السياسي هو السبيل

الوحيد لتحقيق سلام دائم. وقبلت الحكومة والأطراف الأخرى على السواء بشكل عام أنه من الضروري توسيع نطاق قاعدة التأييد لاتفاق السلام في دارفور من أجل كفالة ملكية شعب دارفور له، وسلّمت في الوقت نفسه بأن الاتفاق لا يمكن إعادة التفاوض بشأنه في مجمله. وفي ذلك الإطار، اتفق من جرى التشاور معهم على التعاون مع جهود المبعوثين الخاصين. لكن لا تزال هناك مجالات اختلاف في الرأي، حيث يرفض بعض قادة الحركات غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور قبول الاتفاق باعتباره أساسا لاستئناف المفاوضات.

٣٣ - وبالنيابة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، سافر المبعوث الخاص للأمين العام لدارفور إيان إلياسون إلى أسمرة في ٢٢ آذار/مارس ليتباحث مع الرئيس الإريتري أسياس أفورقي بشأن كيفية مواصلة جهود الوساطة المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع المبادرة الإريتريّة بشأن دارفور. كما سافر المبعوث الخاص إلياسون إلى تشاد بالنيابة عن كلا المبعوثين أيضا، من أجل طلب تأييد السلطات التشادية للعملية السياسية التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ولحضور اجتماعات مع بعض الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام.

٣٤ - وفي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل، استضافت الجماهيرية العربية الليبية في طرابلس اجتماعا رفيع المستوى بشأن العملية السياسية في دارفور. وشارك في الاجتماع جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية، بما فيها السودان، وتشاد، ومصر، وإريتريا، والجماهيرية العربية الليبية، وكذلك الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وأكد "توافق طرابلس" الذي اعتمد في ذلك الاجتماع مجددا على أهمية وجود حل سياسي شامل ومستدام لأزمة دارفور، وشدد على ضرورة جمع كل مبادرات السلام الوطنية والإقليمية والدولية تحت قيادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما حث الأطراف على الإسراع بالأعمال التحضيرية للمفاوضات، وحذر من أن من يضعون العقبات أمام العملية السياسية سيتحملون تبعات ذلك. وشجع المبعوثين الخاصين على تكثيف المشاورات ووضع اللمسات النهائية لخريطة الطريق التي يعدونها بشأن استراتيجية وجدول زمني لاستئناف المفاوضات

٣٥ - وفي ٨ حزيران/يونيه، كانت خريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للعملية السياسية في دارفور جاهزة في صيغتها النهائية. وهي تتألف من ثلاث مراحل: التقاء المبادرات والمشاورات؛ والأعمال التمهيدية للمفاوضات؛ والمفاوضات. وباعتبار ذلك نقطة انطلاق من أجل تنفيذ خريطة الطريق، ينتظر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من جميع الأطراف أن تعلن التزامها الجاد بالتوصل إلى حل سياسي لأزمة دارفور،

وتهيئة بيئة آمنة في دارفور تفضي إلى المفاوضات، والمشاركة في الجهد التفاوضي والالتزام بنتائجه، والوقف الفوري لجميع أعمال القتال.

٣٦ - وفي هذه الأثناء، وُسِّع نطاق فريق دعم الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل مساندة عمل المبعوثين الخاصين. وكجزء من هذا التعزيز، عُيِّن في مطلع حزيران/يونيه السيد بيكا هافيستو (فنلندا) مستشارا أقدم للمبعوث الخاص إلياسون. وسيُتخذ من السودان والمنطقة مقرا له بالدرجة الأولى، وسيساعد في التمهيد لاستئناف المفاوضات.

٣٧ - وفي يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه، عقد المبعوثان الخاصان للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سالم وإلياسون في طرابلس الاجتماع الدولي الثاني بشأن دارفور. وفي بيانه الأخير، أشار المشاركون إلى أن مرحلة التقارب الأولية بشأن خريطة الطريق قد انتهت، ووافقوا على بدء مرحلة الأعمال التمهيدية للمفاوضات. كما اقترح المبعوثان الخاصان عقد اجتماع في الفترة من ٣ إلى ٥ آب/أغسطس مع قيادات الحركات غير الموقعة على اتفاق سلام في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة، في جهد يستهدف تيسير الأعمال التحضيرية للمفاوضات. ولقي ذلك المقترح ترحيبا لا لبس فيه. وبالإضافة إلى ذلك، أُنْفِق في الاجتماع على أن يُوجه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام الدعوات لحضور الجولة الجديدة من المفاوضات، وذلك قبل نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧، وطلب إلى المبعوثين الخاصين أن يتشاورا على نطاق واسع مع جميع الأطراف المؤثرة المعنية على أنسب تاريخ ومكان لإجراء المحادثات.

٣٨ - وفي نفس الوقت، تبذل اللجنة التحضيرية لعملية الحوار والتشاور بين أهالي دارفور، التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وتعمل تحت قيادة الاتحاد الأفريقي، جهودا ترمي إلى تمهيد السبيل أمام الحوار والتشاور المتوقعين بين أهالي دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل رئيس اللجنة التحضيرية لعملية الحوار والتشاور بين أهالي دارفور، الذي تولى مهام منصبه في وقت سابق من هذا العام، جولة أولى من المشاورات على صعيد المجتمع المحلي مع الأطراف المؤثرة في نيالا (جنوب دارفور)، والفاشر (شمال دارفور)، وزانجي والجنيينة (غرب دارفور). وجرت استشارة طائفة واسعة من الأطراف الدارفورية صاحبة المصلحة، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني، والإدارة المحلية، والأحزاب السياسية، والفصائل الموقعة وغير الموقعة على اتفاق السلام في دارفور، والمشدون داخليا، وذلك بهدف تحديد اهتماماتهم وشواغلهم الرئيسية فيما يتعلق بالصراع.

سادسا - دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٣٩ - واصلت الآلية الثلاثية التي شُكلت لتسهيل التنفيذ السريع لمجموعة تدابير الأمم المتحدة للدعم الخفيف إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان اجتماعاتها بانتظام منذ تشكيلها في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وفي اجتماعها العاشر الذي عُقد في شهر نيسان/أبريل، تلقت الآلية تقريرا مستكملا عما حدث حتى الآن من تقدم في تنفيذ مجموعة تدابير الدعم الخفيف.

٤٠ - ففيما يتعلق بتلك المجموعة، تم حتى الآن نشر ١٥٤ فردا في السودان من إجمالي ١٨٤ فردا بالمجموعة. ويشمل ذلك العدد ٨٣ ضابطا عسكريا، و ٣٤ ضابط شرطة، و ٣٧ موظفا مدنيا. وفيما يتعلق بالمعدات فإن أهم البنود المتبقية هي ٣٦ حاملة جنود مصفحة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تعطل نقل الأفراد العسكريين والمدنيين إلى دارفور بسبب انعدام الأمن المستمر وقلة المكاتب والمسكن التي تتفق ومعايير الأمن في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تنتهي أعمال الإنشاء في ١١٠ وحدات سكنية إضافية لموظفي مجموعة التدابير الخفيفة في وقت قريب، الأمر الذي سيساعد على سرعة نشر هؤلاء الأفراد.

٤١ - أما مجموعة تدابير الدعم الثقيل، فتنطوي على نشر أفراد من العسكريين والشرطة والعاملين في دعم البعثة بالإضافة إلى بعض المعدات، وكذلك عدد من الموظفين المدنيين لتقديم الدعم في مجموعة من المجالات، تشمل الشؤون المدنية، والاتصالات الإنسانية، والإعلام، والدعم المقدم إلى العملية السياسية في دارفور. وقد أبلغت تفاصيل هذه المجموعة إلى حكومة السودان بواسطة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في رسالتين متطابقتين وُجِّها إلى الرئيس البشير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٤٢ - وقد أعرب الرئيس البشير، في رده المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، عن تحفظاته وطلب توضيحا فيما يتعلق ببعض جوانب مجموعة التدابير، واقترح إجراء المزيد من المناقشات لمعالجة هذه الجوانب. وسعيا وراء توضيح هذه المسائل، عقد فريق رفيع المستوى مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جلسة إحاطة تشاورية يوم ٩ نيسان/أبريل في أديس أبابا مع ممثلي حكومة السودان. وقُدمت في هذا الاجتماع إيضاحات شاملة من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن مجموعة تدابير الدعم الثقيل، وعن الملاحظات التي أبدتها الحكومة. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أعطت حكومة السودان موافقتها على مجموعة تدابير الدعم الثقيل بكاملها، والتي تقدر تكاليفها بنحو ٢٨٧,٩ مليون دولار.

٤٣ - وبالإضافة إلى الحاجة العاجلة لمساهمة الدول الأعضاء بقوات من الجيش والشرطة، فإن نشر مجموعة الدعم الثقيل سوف يتطلب أيضا موافقة حكومة السودان على الأراضي اللازمة وعلى حفر آبار المياه في دارفور، وتعاونها في التخلص الجمركي على المعدات الأساسية الموجودة الآن في ميناء بور سودان، وعلى نشر كتيبتين إضافيتين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مع معداتها الضرورية ضمانا لحماية التابعين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من ثمانية قطاعات إلى ثلاثة قطاعات. كما أن نشر مجموعة تدابير الدعم الثقيل سيتطلب أيضا دعما فوريا من الشركاء الدوليين لتوسيع ٧ معسكرات لبعثة الاتحاد الأفريقي لكي تستوعب نشر الكتيبتين الإضافيتين للبعثة. وقد شكلت الأمم المتحدة أفرقة تنفيذ في الخرطوم والفاشر للإسراع بنشر العاملين في مجموعة تدابير الدعم الثقيل.

٤٤ - وخصصت ميزانية تبلغ ٦٨,٦ مليون دولار لمجموعة تدابير الدعم الثقيل بالسحب من موارد بعثة الأمم المتحدة في السودان وفاء بالنفقات حتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧. والمتوقع أن توجه كل الموارد المخصصة تقريبا نحو شراء الأصول التي سيتطلبها تنفيذ مجموعة تدابير الدعم الثقيل.

٤٥ - وقد اتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الجهات التي ستساهم بقوات لجميع الوحدات العسكرية الإحدى عشر في مجموعة الدعم الثقيل. وكما اتفق عليه من قبل، فقد أعطينا الأفضلية للمساهمين بقوات أفريقية كلما أمكن ذلك. وفي سعينا للعمل بشفافية تامة، قدمنا إلى حكومة السودان قائمة بالبلدان المختارة المساهمة بقوات، والوحدات التي ستساهم بها.

٤٦ - وفيما يتعلق بعنصر الشرطة في مجموعة تدابير الدعم الثقيل، التزمت ٤٧ دولة مساهمة بإيفاد ٤٧ ضابط شرطة. وكما سبق الاتفاق عليه، ستسعى الأمم المتحدة إلى كفالة أن يكون أغلب هؤلاء الضباط من الدول الأفريقية الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، اختارت إدارة عمليات حفظ السلام باكستان وبنغلاديش ونيجيريا لتوفد ثلاث وحدات شرطة مشكّلة ضمن مجموعة تدابير الدعم الثقيل. وكما حدث بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات، فقد أبلغت الأمانة حكومة السودان بالاختيار.

سابعاً - العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

٤٧ - بدأت المداورات بشأن العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا في أوائل عام ٢٠٠٧. وبناء على تلك المداورات، وُضعت اللمسات الأخيرة في

تقرير مشترك تناول بالتفصيل جميع جوانب العملية المختلطة. وكما يتذكر المجلس، فقد قمت بناء على ذلك بإبلاغ مجلس الأمن بالتقرير المشترك بشأن هذه العملية في دارفور (S/2007/307/Rev.1) بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. كما أرسل التقرير إلى الرئيس البشير في رسالتين متطابقتين من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومُنّي في نفس اليوم.

٤٨ - وكما حدث مع مجموعة تدابير الدعم الثقيل، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا بتقديم إحاطة فنية إلى حكومة السودان بشأن العملية المختلطة. وقد زودت هذه الإحاطة - التي جرت يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه - وفد الحكومة بإيضاحات شاملة بشأن العملية المختلطة كما جاءت تفصيلا في التقرير المشترك. وقد جرت المشاورات في جو بناء، ووافق وفد الحكومة على نشر العملية المختلطة. وأكد الرئيس البشير قبول حكومته للعملية المشتركة أثناء زيارة مجلس الأمن للخرطوم في ١٧ حزيران/يونيه.

٤٩ - ومن المهم أيضا ملاحظة أنه بالإضافة إلى قبول العملية المختلطة، فإن وفد الحكومة أكد ضرورة وقف إطلاق النار الشامل والفوري مصحوبا بعملية سياسية شاملة. وأرحب بذلك في ضوء أن أي حل للأزمة في دارفور سوف يحتاج إلى عمل منسّق على مسار حفظ السلام والمسار السياسي معا. وإذا كان وفد الحكومة قد قبل العملية المختلطة، فإنه أبدى أيضا بعض الشواغل، وأعرب عن أمله في أن يضع المجلس تلك الشواغل في اعتباره عندما يصدر قرارا بالإذن بالقيام بهذه العملية.

٥٠ - والآن بعد أن توصلت حكومة السودان إلى اتفاق بشأن نشر العملية المختلطة، فمن المهم للمجلس أن يوافق على الولاية الخاصة بالعملية بأسرع ما يمكن. وكان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد أصدر بيانا في اجتماعه التاسع والسبعين في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بالإذن بالقيام بالعملية المختلطة، وهو البيان الذي تضمّن عناصر الولاية استنادا إلى التقرير المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن هذه العملية. وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ صدرت إضافة مالية (S/2007/307/Rev.1/Add.1) للتقرير الخاص بالعملية المختلطة (محتويا على تقديرات تفصيلية لتكاليف هذه العملية. ونظرا لتعقيد العملية وضخامتها وطبيعتها الفريدة، قد يستلزم الأمر التفكير في إنشاء وظيفة إدارية عُليا أخرى بالإضافة إلى تلك الوظائف المشار إليها في تقرير العملية المختلطة (S/2007/307/Rev.1) برتبة أمين عام مساعد، لإدارة جميع الجوانب الإدارية والمالية لهذه العملية الضخمة.

٥١ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه عقدت إدارة عمليات حفظ السلام اجتماعا مع البلدان التي يُحتمل أن تساهم بقوات من الجيش والشرطة في العملية المختلطة. وفي الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة سعيها للحصول على تبرعات من أجل هذه العملية الضخمة، فإننا سنبدل

قصارى جهندا للمحافظة على الشخصية الأفريقية لهذه العملية، مع ضمان تزويدها في الوقت نفسه بالمعدات الكافية والتي تتناسب مع معايير الأمم المتحدة، حتى تستطيع أن تعمل في هذا الجو المليء بالتحديات.

٥٢ - وضمنا لوجود قيادة قوية في دارفور قبل نشر العملية المختلطة، قام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتعيين السيد رودلف أدادا، الذي شغل منصب وزير خارجية الكونغو منذ عام ١٩٩٧، ممثلا خاصا مشتركا للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور. وقبل نشر العملية المختلطة، سيتولى رئاسة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وأنا على اتصال مستمر بالمثل الخاص المشترك الذي وصل إلى الخرطوم يوم ٤ تموز/يوليه. كما عين الاتحاد الأفريقي الجنرال مارتين أغواي من نيجيريا قائدا لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على أن يكون من المفهوم أنه سيصبح قائد قوات العملية المختلطة عندما تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وقد وصل الجنرال أغواي، الذي كان حتى وقت قريب للغاية رئيسا لقوات الدفاع النيجيرية والذي له خبرة كبيرة مع الأمم المتحدة، إلى مدينة الفاشر في النصف الثاني من تموز/يوليه.

٥٣ - وأثناء المشاورات التي أجريتها مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي يوم ١٣ تموز/يوليه في نيويورك، رحبت بحقيقة أن حكومة السودان قد وافقت على الخطط المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة مشيرا إلى الآمال العريضة لمجلس الأمن في أن يجري انتشار فعلي على وجه السرعة. كما أكدت على أهمية حدوث تقدم نحو إجراء مفاوضات السلام في أواخر آب/أغسطس أو أوائل أيلول/سبتمبر، وضرورة زيادة تركيز المجتمع الدولي على قضايا التنمية في دارفور. وأثناء مناقشتنا، أعرب السيد كوناري رئيس المفوضية عن وجهة نظره بأن وقف إطلاق النار الشامل أصبح في متناول اليد، مؤكدا على أهمية الإصرار على أن هؤلاء الذين لن ينضموا إلى عملية السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سيواجهون عواقب وخيمة. كما اتفقت مع رئيس المفوضية على أهمية وحدة مجلس الأمن في دعم الموافقة على العملية المختلطة وتنفيذها. كما اتفقنا على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ العملية المختلطة في دارفور، بما في ذلك اتفاق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على خطط الانتشار ومواعيدها، والإدارة العليا، وهيكل البعثة، وتدريب الأفراد، باعتبار كل ذلك مسائل لها أولويتها الفورية. وسوف يستمر تطوير هذه الخطط العملية من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أثناء اجتماع التخطيط المشترك الذي سيعقد في أديس أبابا في أوائل شهر آب/أغسطس.

ثامنا - ملاحظات

٥٤ - في الوقت الذي ما زالت فيه الحالة في دارفور خطيرة للغاية، فإن ما يشجعي هو موافقة الحكومة على نشر العملية المختلطة. وأعتزم التقدم بسرعة، وبالتعاون التام مع الاتحاد الأفريقي، في تنفيذ هذه المبادرة الحاسمة لحفظ السلام. فالنجاح في نشر العملية المختلطة سيعتمد اعتمادا كبيرا على تعاون الحكومة ومساعدتها، لا سيما فيما يتعلق بتوفير المساحات اللازمة من الأراضي، والسماح بحفر آبار للمياه، والتخليص الجمركي في الوقت المناسب على المعدات الضرورية لدعم البعثة عبر الجمارك. وبالإضافة إلى توفير الدعم الحساس من جانب حكومة السودان والنشر الكامل لمجموعة تدابير الدعم الثقيل، فإن على المجتمع الدولي أيضا أن يتعاون من أجل الانتهاء من عملية تدبير القوات خلال ٣٠ يوما من الإذن بالعملية ونشر عناصر المقر والإدارة للعملية المختلطة بأسرع ما يمكن. ومن الأمور الحيوية، نقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة بمجرد توافر قدرات تشغيل فعالة وهياكل للقيادة والإدارة على أرض الواقع.

٥٥ - وإلى أن يحدث ذلك، فإنني أشعر بقلق شديد من استمرار العنف وانعدام الأمن في دارفور. ورغم أن مجتمعات المنظمات الإنسانية تجاهد في سبيل تقديم المساعدة إلى المتأثرين بالتراع، فإن العنف ضد المدنيين ما زال مستمرا. وينطبق ذلك بشكل خاص على النساء والفتيات، من ضحايا العنف المنتشر على نطاق واسع، بما في ذلك عمليات الاغتصاب المنتظم. ولا بد من تقديم كل هؤلاء المشاركين في ذلك إلى العدالة، وأدعو السلطات السودانية إلى أن تعيد النظر في قوانينها الوطنية وفي إجراءاتها القضائية لكي تتأكد من أنهما تتصدى للعنف البغيض ضد النساء والفتيات بصورة كافية.

٥٦ - وأكرر قلقي العميق من قيام حكومة السودان بقصف مناطق في شمال وغرب دارفور بالقنابل. ورغم أن عدد الغارات الجوية التي قامت بها القوات المسلحة السودانية قد انخفض في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، فإنها استؤنفت في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات البرية للقوات المسلحة السودانية والمليشيات المسلحة المرتبطة بها قد استمرت. وتسببت تلك الهجمات العشوائية في سقوط قتلى وتشريد المدنيين في دارفور وإطالة معاناتهم. وقد أعلنت في مناسبات عديدة، أنه طالما استمرت الأعمال القتالية في دارفور، فإن جهود التوصل إلى تسوية سياسية وتحقيق سلام دائم، لن تنجح. ولا بد أن تأخذ الحكومة وجميع الأطراف خطوات فعالة لوقف هذه الأعمال القتالية والتصرف على أساس التزامهم بالحفاظ على وقف إطلاق النار دون تأخير. وفي نفس الوقت، لا بد من

المعالجة السريعة للاشتباكات التي تحدث بين القبائل وداخل القبيلة الواحدة، التي هددت الوضع الأمني والإنساني المهش بالفعل منذ مطلع العام الحالي.

٥٧ - وقد اضطرت منظمات المعونة الإنسانية إلى إلغاء بعض برامجها بسبب استمرار انعدام الأمن. وقد أدى ذلك إلى تدهور الأحوال المعيشية لملايين المتأثرين بالصراع الذين يعتمدون في معيشتهم على وكالات المعونة الإنسانية. وأناشد جميع الأطراف بأن تلتزم بوقف إطلاق النار حتى يتسنى لمنظمات المعونة الإنسانية أن تضطلع برسالتها في تخفيف معاناة السكان المتأثرين بالحرب.

٥٨ - وفي تطور إيجابي، وبعد التوقيع في ٢٨ آذار/مارس على البيان الإنساني المشترك بشأن المساعدات في دارفور، حدث تحسن ملموس في التعاون بين منظمات المعونة الإنسانية والسلطات السودانية فيما يتعلق بتيسير العمليات الإنسانية. وأصبحت الآليات المشتركة التي تشكلت لضمان تنفيذ اتفاق السلام في دارفور بالكامل؛ تعمل بنجاح. ويساورني الأمل في أن يستمر التعاون مع السودان لتحسين البيئات التي تعمل فيها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

٥٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى وضع استراتيجية إنمائية شاملة يدعمها المجتمع السوداني والمجتمع الدولي، استكمالاً للجهود الواسطة وحفظ السلام الجارية الآن. ومن الضروري حشد الدعم للانتعاش وإعادة التعمير في دارفور، لا سيما بالنسبة لتوفير المياه للجمهور العام. وأعترزم استكشاف إمكانية ذلك بهدف تخفيف معاناة السكان.

٦٠ - كما أنني أشعر ببالغ القلق لأن أفراد حفظ السلام بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وكذلك أصبحت أهدافاً لأعمال العنف بصورة متزايدة. وهذه الهجمات التي يتعرض لها أفراد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الموفدين إلى دارفور تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. ولذا فإنني أدعو جميع الأطراف إلى احترام وضع المنظمين، وهئية بيئة تسمح لأولئك الموظفين بتقديم المساعدات لإنقاذ أرواح السكان والمساعدة في تحقيق الاستقرار في دارفور. كما أحث حكومة السودان والحركات الموجودة هناك على اتخاذ التدابير المناسبة في المناطق التي يسيطر عليها كل منها، وأن تقوم بتحديد هوية المسؤولين عن الهجمات التي وقعت على أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة، ومساءلتهم.

٦١ - وفي غضون ذلك، وفيما يتعلق بالعملية السياسية، فإن مبعوثي الخاص إلى دارفور يواصل عمله مع الدكتور سالم أحمد سالم نظيره في الاتحاد الأفريقي، لإشراك الموقعين على اتفاق السلام في دارفور والذين لم يوقعوا عليه وغيرهم من أصحاب المصلحة في عملية إيجاد

حل سياسي لهذا النزاع. وقد شملت تلك العملية إيفاد ثلاث بعثات مشتركة إلى السودان والقيام بعدة سفريات إلى المنطقة للالتقاء بزعماء إريتريا وتشاد والجمهورية العربية الليبية ومصر، بالإضافة إلى إصدار خريطة طريق في ٨ حزيران/يونيه بشأن عملية السلام في دارفور.

٦٢ - ومما شجعني بشكل خاص، نتائج الاجتماع الدولي الثاني بشأن دارفور، وهو بمثابة متابعة لاجتماع طرابلس في شهر نيسان/أبريل، الذي عقده المبعوثون الخاصون يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه في طرابلس، لمعرفة مدى التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق. ولاحظ الاجتماع أن المرحلة الأولى من خريطة الطريق قد أُنجزت، بما يعني الموافقة على بدء المرحلة التمهيدية للمفاوضات، والموافقة على ضرورة توجيه الدعوات لمخاضات السلام المتوقعة قبل نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٦٣ - وأشعر بالامتنان للمبادرة التي اتخذتها الدول الأعضاء بتجديد الطاقة والالتزام بجهود المجتمع الدولي بالمضي قدما في حل أزمة دارفور. وفي هذا الإطار، فإن اجتماع المجموعة الموسعة للاتصال بشأن دارفور التي اجتمعت بدعوة من فرنسا يوم ٢٥ حزيران/يونيه، أعطى زخما جديدا لجهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنشيط العملية السياسية وتعزيز حفظ السلام في دارفور، وركز هذا الاجتماع الاهتمام الدولي على الوضع الإنساني الحرج وآفاق إعادة بناء دارفور. وأشعر بالامتنان لدعوة الرئيس ساركوزي ووزير الخارجية كوشنير إلى عقد هذا الاجتماع الذي جاء في حينه على طريق معالجة الوضع في دارفور. فقد أظهر التزام المجتمع الدولي القوي لإيجاد حل لهذه الأزمة التي تزداد تدهورا.

٦٤ - وستكون الأسابيع والشهور القادمة فترة حاسمة في البحث عن السلام في دارفور. وسوف تحصل الجهود المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي على زخم جديد مع قيام المبعوثين الخاصين ببذل أقصى جهد من أجل بدء المفاوضات. وفي غضون ذلك، فإن تنفيذ القرار القادم لمجلس الأمن بشأن العملية المختلطة سيكون اختيارا حاسما للإرادة السياسية لكل المشاركين في هذا الموضوع، بما في ذلك الأطراف، والذين سيراقب المجتمع الدولي تصرفاتهم عن كثب.

٦٥ - ومن الضروري - ونحن ندخل هذه المرحلة الحرجة - أن نستمر في المسارات الأربعة للمشاركة الدولية في دارفور بكل جدية. ولا بد أن يكون هناك تقدم ملموس باتجاه الحل السياسي وإجراء واضح لتعزيز حفظ السلام عن طريق العملية المختلطة. كما يجب علينا أن نضمن استمرار البرنامج الضخم للمساعدات الإنسانية للإبقاء على حياة الملايين في دارفور. وختاما، لا بد من إيجاد استراتيجيات للانتعاش والتنمية والتأهيل، ضمنا لمعالجة هذه الاعتبارات الحساسة الطويلة الأجل.

٦٦ - وسوف تحتاج هذه الاستراتيجية ذات المسارات الأربعة إلى التزام تام ومستمر من جانب المجتمع الدولي. وأنا أعول على الدعم الإيجابي من جانب جميع أصحاب المصلحة في مواصلة تصدينا للتحديات الهائلة التي تواجه استعادة السلام والرخاء في دارفور.
